العدد (1540) السنة السادسة - الاثنين (22) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور منظمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية

جورج منصور

تمثل الانتخابات القادمة في إقليم كردستان والمنافسة الحرة بين القوائم المختلفة جانبا مهماً من جوانب العملية الديمقراطية، في حين تشكل حرية الرأي وحماية حقوق الإنسان وحرية الصحافة والتنظيم ووجود معارضة سياسية فتية تهدف إلى خوض منافسة حرة وسليمة وفق الآليات الديمقراطية التي يتضمنها الدستور، إلى جانب الأحزاب والقوى التي تشكل الحكومة في الإقليم أو في أي بلد من البلدان الديمقراطية جوانب أخرى منها.

ويستوجب على كل مواطن يعيش في الإقليم وبلغ السن القانونية المشاركة الفعلية في العملية الانتخابية، باعتبارها حقاً من حقوقه الأساسية الذي لا يجوز التفريط به، سواء من خلال عدم استخدامه لهذا الحق، أو سوء استخدامه له، إذ إن عدم استخدامه يدلل على عدم الوعي بأهميته أو عدم اكتراثه ببلده ومستقبله والبرامج التي يفترض تنفيذها لصالح تقدمه، وفي ذات الوقت فعدم المشاركة يعني عدم رفض ما يعارض مصالح البلد من خلال التصويت، وترتبط عملية اقتراع الشخص بموقف المقترع من عملية المصادقة على البرنامج الذي يرى فيه تأييداً لما يسعى إليه من خلال الصوت الذي يمنحه لهذا المرشح أو ذاك أو لهذه القائمة أو تلك.

في حين لا يصوت لأشخاص أو لقوائم أخرى لأنها لا تمتلك برنامجاً أصلاً، أو لديها برنامجاً غير واقعي أو لا يستجيب لمصالح المجتمع، ومن هنا يكمن جوهر العملية الانتخابية في ثلاثة جوانب أساسية:

١. ممارسة حق التصويت:

يتأتى هذا الحق من الدستور العراقي ومن دستور الإقليم في آن واحد وينسجم تماماً مع لوائح حقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية التي ترى بأن من حق المواطن أن يدلي بصوته في الانتخابات أو الاستفتاءات العامة باعتبارها أحد الحقوق التي يوفرها النظام الديمقراطي شريطة أن تجري بحرية ونزاهة، ولا يجوز من حيث المبدأ عدم ممارسة هذا الحق، إذ يعتبر الإنسان وكأنه غير مبال بما يحصل لوطنه وشعبه وحياته الشخصية وعائلته، ومثل هذا الحق يرتبط أحياناً كثيرة بمستقبل البلد وعلاقاته واتجاهات تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والعسكري والعلاقات الإقليمية والدولية. وحق التصويت توفره نظم سياسية مختلفة بيد انها تختلف من مجتمع إلى آخر، ففي الوقت الذي كان الإنسان مجبراً على المشاركة في الانتخابات واختيار شخص معين أو قائمة معينة، كما في الانتخابات التي كان يفرضها النظام ألبعثي السابق أو كل النظم الدكتاتورية والشمولية، وهي انتخابات شكلية يراد بها خداع العالم، ومن لا يشارك في الانتخابات، يطارد من قبل المخابرات ألبعثية وأجهزة الأمن وأجهزة الحزب ومنظماته البوليسية، في حين يعد حق التصويت أو عدمه جزءاً من النظام الديمقراطي، ولكن عدم ممارسة حق التصويت والتخلي عن إبداء الرأي بشأن القضايا أو البرامج المطروحة، ربما يقود إلى ترشح أشخاص غير كفوئين إلى البرلمان لا يعون مسؤولياتهم جيدا ولا يعملون على تنفيذ سياسات تخدم مصالح الشعب.

إن حق الانتخاب ينطلق من حق مزدوج، فهو من جانب حق أي مواطن أو مواطنة في الترشيح للانتخابات وخوضها مع بقية المرشحين بصورة سلمية وديمقراطية ونزيهة، أو حق التصويت لمن يرى فيه أو لقائمة يرى فيها تعبر عن مصالحه ومصالح المجتمع، والتخلي عن هذا الحق لا يساعد في تحقيق ما يصبو إليه وما يتمناه لشعبه.

٢- واجب المشاركة في التصويت لاختيار البرنامج المناسب:

يرتبط هذا الحق عضوياً بواجبات أساسية لا يمكن عزلها عن البند الأول، فهما وجهان لعملة واحدة، أي أن المشاركة في الانتخابات ليست حقاً فحسب، بل واجباً أيضاً، وبدون هذا الواجب يتقلص مستوى الحياة الديمقراطية ونوعيتها، فواجب الإنسان الواعي هو المشاركة في الانتخابات لاختيار البرنامج المناسب الذي يطرحه هذا المرشح أو ذاك أو هذه القائمة الحزبية أو تلك الجماعة المستقلة أو أي تكتل سياسي آخر والذي يتناغم مع مصالح البلد والمصالح التي يتبناها المقترع، فمثل هذا الواجب لا يجوز التخلي عنه إذ أنه يرتبط بمصالح الوطن والشعب والفرد ذاته ومستقبل الأجيال، ولا شك في أن مستوى وعي الإنسان وثقافته وخبرته السياسية تتيح له فرصة التمييز بين البرامج المختلفة ويعرف أين تكمن الفوارق الجوهرية بين البرامج، في حين أن الجهل والأمية وضعف مستوى الثقافة والوعي لا يساعدان على ذلك ومن خلاله يمكن أن يتم التصويت لبرامج غير عقلانية وغير واقعية.

والمعروف عن العلاقة الجدلية بين الحقوق والواجبات في المجتمع، فان هناك الكثير من البشر يمارسون الحقوق ويسعون إلى زيادتها، ولكنهم ينسون أن عليهم واجبات أيضاً، إذ لو أخل الجميع بواجباتهم، فهذا يعني أن المجتمع سيعجز عن تحقيق ما يفترض أن ينجز في الدولة أو الإقليم والمجتمع، ولكن هناك من البشر، وهم الغالبية عموماً يدركون العلاقة العضوية بين الاثنين، لهذا فهم يسعون الى الربط بينهما ويمارسون حقوقهم وواجباتهم في آن واحد. وهؤلاء هم الذين يمكنهم تقديم أفضل خدمة للمجتمع ولأنفسهم. وهذا هو المطلوب من الجميع، ولكن هذا الواجب يرتبط بدوره بواجب آخر ألا وهو:

٣- واجب التصويت لاختيار الشخص أو القائمة المناسبة:

لا شك في إن البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية التي تطرح في الانتخابات ترتبط بأحزاب وقوى سياسية وشخصيات ترشح نفسها لخوض الانتخابات، وأن اختيار البرامج يرتبط عضوياً بالمرشحين في قوائم أو كأفراد، ومن هنا يتحمل الناخب لا مسؤولية اختيار البرنامج فحسب، بل مسؤولية اختيار المرشح أو القائمة المرشحة لمنحه صوته، وهي مسؤولية كبيرة، برغم أن الكثير من الناس ما زالوا لا يدركون ولا يهتمون بهذه الحقيقة، إذ ان المهمة لا ترتبط بنوعية وجودة البرنامج وحده، بل وبالأساس بمدى قدرة المجتمع على تنفيذ ذلك البرنامج، أي وبتعبير أدق مدى واقعية وموضوعية البرنامج ومدى قدرة الدولة أو الإقليم على تنفيذ هذا البرنامج أو ذاك.

هناك البعض الذي يزايد على البرامج لكي يحظى بتأييد الناس ويحصل على أصواتهم، ولكنه يعجز عن تنفيذه بسبب عجز الإدارة والمجتمع عن تنفيذه لأسباب ترتبط بعدم واقعيته، في حين أن برنامجاً آخر يتضمن أهدافاً مهمة ولكنها واقعية، ولهذا لا بد للناخب أن يميز أيضاً بين هذه البرامج لا من حيث الجودة فحسب، بل ومن حيث واقعيتها في التنفيذ ومدى خدمتها للمجتمع، وخاصة الفئات التي هي بحاجة إلى من يساعدها على تحقيق أهدافها.

إن إدراك هذه الحقائق الأساسية وغيرها والتي تصب في حق المواطن وواجبه تلقى على عاتق منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان مسؤولية القيام بعملية التوعية والتثقيف العام والواسع من خلال شرح أهمية تحقيق أوسع مشاركة في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات على الدستور أو القوانين الأساسية أو المسائل التي تريد الدولة أو الإقليم طرحها للاستفتاء ولأخذ رأي الشعب بها.

إن الواجب الوطني يحتم على منظمات المجتمع في الإقليم أن تعمل باتجاه التعبئة العامة للمشاركة في الانتخابات وعدم الامتناع عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بالصوت باعتباره حقاً وواجباً ومسؤولية سياسية واقتصادية واجتماعية ووطنية في آن واحد، وهذا هو ما يفترض أن تتحمله هذه المنظمات كجزء من مهماتها الأساسية.

وتتنوع أساليب التوضيح والتثقيف ابتداءً من عقد الندوات الجماهيرية أو طرح الشعارات الحيادية التي تؤكد أهمية خوض المشاركة في الانتخابات ومروراً بالذهاب إلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أو الجامعات والمعاهد لهذا الغرض، وانتهاءً بالاستفادة من وسائل الإعلام للوصول الى الناخبين وعقد ورش عمل في مناطق مختلفة لتحفيزهم على الاقتراع أو الذهاب إلى الريف وتعبئة الناس بغض النظر عمن يصوت له هذا المقترع أو ذاك.

إن من واجب منظمات المجتمع المدني أن تساهم في تربية أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم التي لا تقتصر على خوض الانتخابات، بل المشاركة الفعلية في عملية بناء الإقليم، خاصة وأن النظم السياسية المركزية السابقة قد مارست التهميش ضد الإقليم وشعب الإقليم، وبالتالي جعلت الناس لا يهتمون بواجباتهم لأنه لم يتسن لهم الاستفادة أو ممارسة حقوقهم المشروعة التي كانت تقرها حتى دساتير الدكتاتوريين السيئة والتمييزية، ولكنهم حتى دساتيرهم تلك لم يحترموها لأنهم لم يحترموا أنفسهم، وبالتالي لم يحترموا الناخبين، وكان هذا صارخاً في حكم القوى القومية العربية التي هيمنت على الحكم خلال العقود الأربعة التي انتهت بسقوط النظام الدكتاتوري.

إننا نعيش مرحلة جديدة ونسعى لبناء حياة جديدة ونعمل من أجل تطوير هذه الحياة وإغناء جوانبها المختلفة بما هو ضروري من تقدم وتحديث لمؤسسات الإقليم وأجهزته الإدارية وأدائها السليم والسريع وغير البيروقراطي، وهذا كله يتطلب رقابة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني بما يساعد حكومة الإقليم على إرساء أسس سليمة في ممارسة الحقوق والواجبات في أجهزة الإقليم والمجتمع.

× وزير المجتمع المدني في حكومة إقليم كردستان- العراق

العولمة الرأسمالية والمسألة القومية

لطفي حاتم

أنتجت العولمة الرأسمالية فكراً سياسياً يتسم بكثرة من الوقائع والمفاهيم منها : ترابط السياسة الوطنية/ الدولية، ومنها الموجة القومية الثالثة وتناقض مسار تطورها ، ومنها خفوت الصراع الفكري الاجتماعي الناتج عن هيمنة الليبرالية الجديدة وانحسار فعالية الفكر الاشتراكي.
إن الوقائع والتشابكات المشار إليها تشترط البحث والتحليل بغية الوصول الى منطلقات نظرية تخدم القوى الاجتماعية الراغبة في بناء علاقات دولية / وطنية مستندة الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
استنادا لكثرة التغيرات والتبدلات وبهدف حصر ما يهمنا بموضوعات عامة محددة أتوقف عند سمات الموجة القومية الثالثة التي أطلقها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي عبر المحاور التالية :-
المحول الأول: العلاقات الرأسمالية وظهور الدول القومية.
المحور الثاني: الموجة القومية الثالثة وظهور الدول الجديدة
المحور الثالث: الطور الجديد من التوسع الرأسمالي ومصير الدول العربية.
المحور الرابع: العولمة الرأسمالية وحق تقرير المصير.
على أساس تلك العدة المنهجية أحاول تناول الموضوعات المثارة برؤية مكثفة.

المحول الأول: العلاقات الرأسمالية وظهور الدول القومية

بات معروفا أن الموجات القومية الثلاث المتعاقبة ارتبطت بتطور حركة رأسمال التوسعية وبهذا المعنى لا يمكن بأي حال دراسة الدولة/ الأمة بمعزل عن نمو وتطور العلاقات الرأسمالية وبلوغها مرحلة تاريخية اشترطت معها ظهور الدولة الرأسمالية.
انطلاقاً من تلك الموضوعة ولغرض متابعة الموجة القومية الأولى وسماتها التاريخية لابد لنا من تناولها بأفكار عامة ومكثفة عبر الموضوعات التالية:
الموضوعة الأولى: أفضى نمو وتطور رأس المال الى ظهور طبقة برجوازية اشترطت قوتها السياسية ومصالحها الاقتصادية توحيد الأسواق الوطنية بديلا عن البعثرة الإقطاعية واستنادا الى قوة ومصالح الطبقة التاريخية الناهضة نشأت الدول القومية في أوروبا استجابة للتطورات الاقتصادية/ الاجتماعية التي فرزتها الحركة الصاعدة لرأس المال.
الموضوعة الثانية: بعد توحد الأسواق الوطنية وتوطد الدول القومية تطورت النزعات التوسعية لرأس المال فاتحا- الرأسمال - بذلك مرحلته الاستعمارية المتسمة بالنزاعات والحروب الدولية وما نتج عنها من ظهور الموجة القومية الثانية.
الموضوعة الثالثة: مرت الموجة القومية الثانية بأطوار مختلفة تبعاً لحدة النزاعات الوطنية الصراعات الدولية وبهذا المسار يمكن رصدها في الأطوار التالية:
الطور الأول: أدت المنافسة الرأسمالية الى احتراب الدول الأوروبية في الحرب العالمية الأولى الأمر الذي أفضى الى إعادة اقتسام العالم اقتصاديا وسياسيا وما نتج عنه من:
- انهيار إمبراطورية النمسا . المجر وظهور الدول القومية الجديدة في أوروبا.
- تفكيك الإمبراطورية العثمانية وتقاسم ولاياتها بين الدول المنتصرة وظهور ما أصطلح على تسميته بالدول الوطنية.
- انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وتحول الإمبراطورية الروسية الى اتحاد لجمهوريات سوفيتية على أسس فيدرالية.
- انقسام العالم الى نهجين للتطور الاجتماعي ارتكز بناؤهما الاقتصادي على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فبالوقت الذي قادت المنافسة الرأسمالية الى ظهور الدولة الرأسمالية الاحتكارية، اعتمدت ثورة أكتوبر الاشتراكية الدولة كأداة للتطور الاقتصادي/ الاجتماعي محولة إياها الى دولة احتكارية.
الطور الثاني: سعت القوى الفاشية الحاكمة في- ألمانيا، ايطاليا، اليابان الى المطالبة بإعادة اقتسام العالم الأمر الذي أفضى الى نشوب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انطلاق النزعة التحررية و ظهور عشرات الدول الوطنية المستقلة.
انطلاقا من تلك المعطيات يجدر بنا التوقف عند سمات الطور الثاني من الموجة القومية والتي يمكن تثبيتها بالمحددات التالية:
- عززت نتائج الحرب العالمية الثانية المكانة العالمية للدولة السوفيتية وحلفها الاشتراكي.
- ترابط نهوض الدول الوطنية المستقلة وهيمنة الشرائح الوسطى الراديكالية على السلطة وذلك بسبب ضعف الطبقات البرجوازية الوطنية القادرة على قيادة سلطة الدولة.
- تداخل الاستقلال السياسي مع شعارات (اشتراكية) وتوجهات اقتصادية تتناغم ونموذج الدولة الاحتكارية السوفيتية وما أفرزه ذلك من نشوء أنظمة استبدادية تتسم بغياب الديمقراطية واحتكار السلطة السياسية.
- أدى احتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية الى ضياع فرص التنمية الوطنية المستقلة ووضع البلاد على جادة التبعية للمراكز الرأسمالية الكبرى.
إن الموضوعات المارة الذكر تقودنا الى تأشير بعض الاستنتاجات التي ازعم إنها ضرورية لمواصلة التحليل منها:
- بسبب التخلف الاقتصادي وسيادة الطبقة الوسطى وشعاراتها القومية و(الاشتراكية) جرت إعاقة حقيقية لنمو وتطور تشكيلة اجتماعية وطنية تستند الى تطور مصالحها الطبقية.
- على الرغم من هيمنة الدولة على الاقتصاد إلا أن تلك الدول لم تنجز تنمية وطنية مستقلة وبذلك لم تستطع الشرائح الحاكمة من فك ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية.
- أفضت كثرة من الأسباب إضافة لتلك التي جرى استعراضها الى عجز الدول الجديدة عن إنجاز بناء دول قومية ناهيك عن بناء أنظمة وطنية- ديمقراطية. بعد تأشيرنا للسمات التاريخية للموجتين القوميتين الأولى والثانية نحاول معالجة الموجة القومية الثالثة وآفاق تطورها ارتباطا بالطور الجديد من حركة رأس المال المعولم.

المحور الثاني: الموجة القومية الثالثة وظهور الدول الجديد

قبل متابعة آثار الموجة القومية الثالثة ونتائجها لابد من الإشارة الى أن تلك الموجة تترابط وحركة رأسمال المعولم وبهذا السياق لا يمكن تحليل التطورات السياسية الاقتصادية الفكرية الجارية في عالمنا المعاصر إلا من خلال هذا الترابط وسماته التاريخية المتمثلة بـ:
١- ترابط اقتصاد العالم بمستوياته الوطنية/ الإقليمية/ الدولية على قاعدة رأسمالية يتحكم فيها قانونا الاستقطاب والتطور المتفاوت.
٢- أفضى تحكم قانون التطور المتفاوت الفاعل في بناء وتطور الدول الخارجة من أسار التنمية الاشتراكية الى ظهور دول رأسمالية مثل-روسيا الاتحادية، الصين،-محاطة بأيديولوجية قومية تسعى الى إقامة علاقات متوازنة مع المراكز الرأسمالية الكبرى.
٣- تجلى قانون المنافسة الرأسمالية بمساعي المراكز الرأسمالية الرامية الى إلحاق الدول الهشة بشركاتها الاحتكارية لغرض محاصرة وعزل الدول القومية الناهضة، وبهذا المسار يمكننا تأشير نجاح المراكز الرأسمالية في استقطاب كثرة من الدول الجديدة ووضعها في إطار التحالف الأطلسي.
إن إعادة اقتسام الدول الجديدة بين المراكز الرأسمالية تجلى بصيغتين الأولى توحيد السوق الاقتصادي الأوروبي الذي يعني في جوهره منع واحتواء ظهور دول أوربية قومية جديدة منافسة، وما يترتب على ذلك من استقلال توجهاتها السياسية/ الاقتصادية، والثانية ضم بعض الدول الجديدة الى التحالف الأطلسي وما يشترطه ذلك من ترابط بناء مؤسساتها العسكرية مع الجيوش الأطلسية.
٤- ترافق ظهور الدول القومية الناهضة- الصين، الهند، روسيا الاتحادية، البرازيل، تركيا، إيران- واشتداد فعالية قانون الاستقطاب الرأسمالي المتسم بالاندماج والتهميش وبهذا المنحى تشير التطورات الدولية الى أن العالم يتجه نحو تكتلات اقتصادية قارية أو إقليمية رغم تنامي دور الدول القومية في العلاقات الدولية.
٥- يقود تطور العالم نحو بناء تكتلات اقتصادية قارية/ إقليمية الى تغيرات مهمة في بناء الدول القومية التاريخية تتجلى في تنازل الدول المستقلة عن قسم من سيادتها الوطنية لصالح توجهاتها الاقتصادية/ السياسية الجديدة.
٦- إن النزوع نحو التوحد الاقتصادي القاري/ الإقليمي يمهد الطريق أمام نشوء منافسات دولية جديدة بين التكتلات الاقتصادية القديمة منها والبازغة وما يحويه ذلك من نزاعات لا يمكن التكهن بحدودها ومستوياتها.

المحور الثالث: الطور الجديد من التوسع الرأسمالي ومصير الدول العربية

إن اللوحة المشار إليها تجبرنا على طرح التساؤلات التالية: ما تأثيرات قانون الاستقطاب الرأسمالي ونزعاته المتناقضة على مصير الدول العربية؟ وهل بمقدور تلك الدول بناء وحدة اقتصادية تتصدى لنزعات التهميش والإلحاق؟
لغرض الإجابة على التساؤلات المذكورة يتحتم علينا تناول تطور مسار القضية القومية عبر دالات عامة أهمها:
- الدالة الأولى: ظهرت الدول العربية في المرحلة الثانية من الموجة القومية بمساعدة خارجية وبهذا فان نشوءها وبناءها- الدول العربية- افتقد منذ البدء شروط تطورها التاريخي المستقل الأمر الذي أعاق تحولها الى دول وطنية مستقلة ناهيك عن تحولها الى فيدرالية عربية تمهد الطريق لدولة الوحدة العربية.
- الدالة الثانية: نشأت الدول العربية الجديدة ارتباطا بتوسع السوق الرأسمالي والمنافسة الدائرة بين المراكز الرأسمالية وما نتج عن ذلك من تحديد مواقعها كدول تابعة في توجهاتها الاقتصادية والسياسية.
- الدالة الثالثة: لم يفض انتشار الفكر القومي المتزامن وظهور الدول العربية الى نشوء بنية اقتصادية/ سياسية قومية برغم اعتماد شرائح الطبقة الوسطى (الثورية) خطاباً قومياً عند تسلمها سلطة الدولة السياسية.
- الدالة الرابعة: أدت التحولات الاجتماعية التاريخية في المواقع الطبقية للقوى الحاكمة في دول (الشرعيتين الثورية والوراثية) الى بناء وترسيخ الدولة القطرية ناهيك عن تشديد تبعيتها الاقتصادية/ السياسية للمراكز الرأسمالية.
- الدالة الخامسة: بسبب انعدام ركائزه الاقتصادية وحوامله الاجتماعية فضلا عن اعتماده الروح الانقلابية تحول الفكر القومي الى شعارات سياسية أخفت وراءها روح التناقض المستعصي بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية.
- الدالة السادسة: افرز احتكار الدولة للفعاليات الاقتصادية/ الإنتاجية/ الخدمية الى نتائج تخريبية تمثلت بإهدار فرص التنمية الوطنية المستقلة وظهور شرائح اجتماعية مغتربة عن مصالح بلادها الوطنية.
- الدالة السابعة: إن الوقائع المارة الذكر إضافة الى المضامين السياسية الدولية كرست دولا قطرية استبدادية عاجزة عن بناء هوية وطنية ديمقراطية.
على أساس تلك الدالات التاريخية والمعاصرة تواجهنا الأسئلة التالية: ما هو مصير الدولة القطرية في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي؟ وما هي فرص بناء دولة وطنية ديمقراطية تشكل عتبة نحو تقليص التجزئة القطرية؟
بهدف الإحاطة بمضامين الأسئلة المفترضة دعونا نتابع مفاعيل قانون الاستقطاب الرأسمالي الناظم لحركة الرأسمال في مرحلته المعاصرة.
يتمتع قانون الاستقطاب الرأسمالي في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي بتناقض مسار تطوره ولهذا نراه يتجسد بنزعتين رئيسيتين أولهما نزعة الاندماج بين شركات المراكز الرأسمالية فارضة بذلك ميولا متسارعة نحو بناء تكتلات اقتصادية بهدف كسب المنافسة الاقتصادية/ العسكرية التي فرضها نشوء الدول الرأسمالية الناهضة.
وثانيهما نزعة تفكيك الدول الهشة بهدف منع تشكل هوية وطنية ديمقراطية ساعية الى بناء دول قوية قادرة على صيانة مصالح بلادها الأساسية.
إن الميول المتناقضة لحركة قانون الاستقطاب تعمل على إحداث تحولات في البنى الاقتصادية/ السياسية للدول العربية تفضي الى نقلها-الدول- من مواقع التبعية التي شغلتها في الحقب التاريخية المنصرمة الى مواقع الإلحاق بإستراتيجية الشركات الاحتكارية وتكتلاتها الاقتصادية.
إن عملية الإلحاق التي يشترطها انعدام التكافؤ الاقتصادي/ السياسي بين البلدان الملحقة وبين الدول الرأسمالية الكبرى تشكل الوجه الآخر لعملية الاندماج.
لتقدير شرعية موضوعة الاندماج بصيغة الإلحاق لابد من إكسابها ملموسية تستند الى ترابطات الدول العربية مع الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية المتجسدة بـ:
١- إلحاق اقتصادي يتطور استناداً الى كثرة من المعطيات منها اتفاقات الدولة القطرية مع الشركات الاحتكارية في قطاعي الخدمات والإنتاج، ومنها ترابطات تجارية بسبب نهوض شرائح طبقية جديدة تشكل امتدادات للمصالح الخارجية عبر الوكالة التجارية، ومنها ترابطات مالية بسبب تنامي التشابك بين القوى المالية العربية وبين البنوك والمصارف الأجنبية فضلا عن توظيف مدخرات الصناديق المالية للأقطار العربية مع المراكز المالية الدولية.
٢- إلحاق عسكري/أمني يتمثل بكثرة من الاتفاقات العسكرية المتضمنة- التسليح والتدريب والإيفاد فضلا عن المناورات العسكرية المشتركة وما تفرضه تلك من ربط الوظائف العسكرية للجيوش العربية بالبنية الأطلسية واستراتيجيتها العسكرية في مواجهة الأزمات الدولية/ الإقليمية.
إن ركائز الإلحاق العسكري تتعزز حينما تجري الإشارة الى طبيعة التحالفات العسكرية الثنائية والتداخلات الأمنية/ الاستخباراتية بين الأقطار العربية وبين دول التحالف الأطلسي.
٣- إلحاق ثقافي/ إعلامي يتجسد في استثمار الثورة التكنولوجية واستخدامها في بناء ثقافة استهلاكية متماشية مع السياسات الإعلامية الغربية بعيدة عن المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمعات العربية، وبهذا المعنى نستطيع القول أن وسائل الإعلام والفضائيات العربية الرسمية منها والخاصة تساهم في تغريب الوعي الوطني وتكريس أنظمة الاستبداد والتخلف.
٤- إلحاق اجتماعي/ طبقي.
أدت تشابكات الاقتصاد العالمي بمستوياته الثلاث الدولية/ الإقليمية/ الوطنية الى خلق طبقة برجوازية أممية تتحكم في الاقتصاد العالمي ومسارات تطوره، وبهذا المنحى نشير الى أن الطبقة البرجوازية الأممية وبرغم بناء مقدمات نشوئها وتطورها إلا إنها تفتقر شروط بناء وحدتها الدولية بسبب تمايز قدرات فصائلها الطبقية وتباين مستويات تطور دولها.
إن الفئات العربية المتشابكة ومصالح البرجوازية العالمية تتشكل من خليط اجتماعي متعدد المنابع- برجوازية بيروقراطية حاكمة، قوى تجارية مترابطة ومصالح الشركات الاحتكارية، شرائح مالية، فضلاً عن حشد هائل من العاملين في الفضائيات والمؤسسات الإعلامية الرسمية.
اختصارا يمكن القول أن الانتقال من التبعية الى الإلحاق هو عملية تشترطها الميول المتناقضة لقانون الاستقطاب الرأسمالي من جهة وطبيعة الشرائح الاجتماعية الحاكمة في البلدان العربية المترابطة والمصالح الاحتكارية الدولية من جهة أخرى.

المحور الرابع: العولمة الرأسمالية وحق تقرير المصير

إن استعراض المسار التاريخي للموجات القومية الثلاث يفترض طرح التساؤلات التالية: هل ما زال حق تقرير المصير المستند الى إنشاء كيانات سياسية ذات سيادة وطنية يتمتع بشرعية تاريخية؟ وهل مازال هذا الحق ملائما للطور الجديد من التوسع الرأسمالي؟ وأخيرا هل يتجاوب وجود دول هشة وحقوق الإنسان السياسية/ الاجتماعية؟
لغرض الإحاطة بمضامين الأسئلة المثارة لابد لنا من تثبيت بعض الملاحظات التي أزعم أنها ضرورية:
أولا: استنادا الى الميول المتناقضة لقانون الاستقطاب الرأسمالي بات ملحا إعادة بناء موضوعة (حق الشعوب في تقرير مصيرها) وذلك بنبذ الانفصال والتركيز على وحدة القوميات في إطار دولة فيدرالية وطنية/ ديمقراطية قادرة على صيانة حقوقها الأساسية، وبهذا المعنى فان الشكل الفيدرالي المرتكز على موازنة المصالح القومية يتمتع بأهمية تاريخية ملموسة في الظروف التاريخية المعاصرة.
ثانيا: مازالت الرؤية اللينينية المتمثلة بربط حق تقرير المصير بسيادة الشعوب على أساليب تنميتها الوطنية تتمتع بحيوية تاريخية تتجاوب وحركة رأس المال الأمر الذي يتطلب إغناءها بمضامين جديدة أراها في:
أ- تأكيد الترابط الجدلي بين السيادة والتنمية الوطنية وما يعنيه ذلك من أن حق تقرير المصير يشترط صيانة حقوق الإنسان الاجتماعية/ السياسية المرتكزة على تحجيم النتائج التخريبية لقانون الاستقطاب الرأسمالي.
ب- تطوير الأسس الاقتصادية/ السياسية الضامنة لاتحاد القوميات في دول فيدرالية تستند الى الديمقراطية وتوازن مصالح مكوناتها الاجتماعية/ القومية وما يحمله ذلك من بناء وطنية عامة مدافعة عن مصالحها الحيوية.
ثالثاً: أثبتت التجربة التاريخية المنصرمة أن إنشاء الدول والكيانات القومية الضعيفة تؤدي الى النزاعات الاجتماعية والعرقية فضلا عن سهولة إلحاقها بالدول القوية وهذا ما أكدته النزاعات المندلعة في بعض الدول الجديدة مثل جورجيا والبوسنة.
تلخيصا لما جرى استعراضه أود التعرض الى بعض الاستنتاجات التي أراها في:
أولا: أنتج الطور الجديد من التوسع الرأسمالي آفاقاً لاندماج المراكز الرأسمالية وما يحمله ذلك من ظهور أمم جديدة تتشكل من تقارب قوميات متعددة مرتكزة على التعاون والتكافؤ.
ثانياً: حملت الموجة القومية الثالثة تناقضا أملته طبيعة قانون الاستقطاب الرأسمالي تمثل ببزوغ دول قومية رأسمالية جديدة وأخرى ضعيفة جرى اقتسامها اقتصادياً/ عسكريا بين دول التحالف الأطلسي.
ثالثاً: لم تستطع البلدان العربية بناء دول شرعية تستند الى توازن مصالح مكوناتها الوطنية/ القومية الأمر الذي أعاق انتقالها من دول قطرية الى أشكال كونفدرالية قادرة على بناء وحدتها الاقتصادية.
رابعاً: بات ملحاً بناء تكتلات إقليمية/ اقتصادية لغرض الحد من تحجيم عمليات التبعية والتهميش فضلا عن بناء سلام إقليمي دائم يستند الى موازنة المصالح الإقليمية/ الوطنية.
خامساً: يؤدي بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية الى نهوض حركة اجتماعية أممية متصدية لحركة رأس المالية وميوله التخريبية المتسمة بالإلحاق والتهميش.